٢١

دفاعاً عن الدولة المدنية*

يبدو الدفاع عن الدولة المدنية اليوم فرض عين على كل مصرى ومصرية، بصرف النظر عن دينه أو معتقده السياسى أو التزامه الحزبى أو الأيديولوجى، فالدولة المدنية تتعرض للضغط والتهجم من كل اتجاه، وتأتيها السهام من ميمنة، وميسرة، وسفينتها تتقاذفها الرياح وتكاد تعصف بها عصفاً، فيما وقف المؤمنون بجدواها، والعارفون بضرورتها، مكتوفى الأيدى عاجزين عن الذود عنها، بعد أن زادت حدة الهجوم عليها، واهتزت أركانها هزاً، وتكالبت عليها أمراض الداخل وهجمات الخارج حتى كادت تقتلعها، من جذورها، اقتلاعاً!

الأفضل والأسوأ!

ولقد دار جدل عظيم، ويدور، وسيدور، حول أفضلية الدولة المدنية للنوع البشرى عما عداها من أشكال الدول وأنماطها، غير أن الإنسانية - بالتجربة العملية - وبعد صراع طويل، امتد لقرون، فى مواجهة الاستبداد والتسلط، وضد الجور والعسف والخرافة، توصلت - وبثمن باهظ - إلى اكتشاف مؤكد يشير إلى أن هذا الصنف من نظم إدارة شئون الدول هو الأوفق والأنسب والأكثر جدوى، قد لا يكون هو النوع المثالى الكامل، الذى لا يأتيه الباطل من أمام أو من خلف، لكنه - فى كل الأحوال - الأقل سوءاً، والأكثر صلاحية لأحوال البشر، وبحيث يصح أن يقال فيه ما قيل فى «الديمقراطية»: «إن أسوأ ديمقراطية هى أفضل من أى استبداد»، فبالمثل،

* مجلة «الهلال» - عدد خاص عن «الدولة المدنية».

يمكننا الجهر بالقول أن أى دولة مدنية، هى بالقطع، أفضل من كل ما عداها من أشكال الدول الأخرى، التى لم تقد البشرية سوى إلى المجاهل والمتاهات.

والمؤكد أن الدولة المدنية مشروع دائم التطور، لا يكتمل ولا ينتهى، لأنه يتقدم بتقدم الزمن، ويزداد غنى، ويصحح أخطاءه بنفسه، يوماً بعد آخر، وعبر مسار حلزونى، لكنه متقدم باستمرار، يتعرض أحياناً لنكبات وانتكاسات، لكنه يتجاوز نفسه بسرعة، ويصحح من أى اعوجاج فى مساره بيسر ومرونه، ومن هنا التلازم بين هذا النوع من الدول وبين الشوط الكبير الذى قطعته حركة الناس للأمام _ فى شتى المجالات _ وبالذات فى العقود الأخيرة، فالدولة المدنية الحديثة هى التى دفعت بالحضارة الإنسانية خطوات هائلة على مدارج التقدم، ولا يمكن المجادلة فى أن التطبيقات العملية المجسدة أمامنا، على امتداد المعمورة، تعكس بوضوح حقيقة بسيطة تقول أن الدولة المدنية هى الحامل الطبيعى لما حَصَّلته البشرية من إنجازات على كل المستويات، وضعتها على تخوم كواكب أخرى، ونقلت حياتها من ظلام العصور الوسطى، حيث الجوع والمرض والجهل والقهر، إلى أفق مفتوح بلا نهاية، تطور فيه إدراك الإنسان لنفسه ولنواميس الطبيعة وللوجود.

ويعمد خصوم الدولة المدنية، فى معرض التشهير والنيل من فكرتها إلى وضعها فى مواجهة الدين، وكأنها تتناقض مع مقوماته وركائزه، فهذا الموقف المشكك فى «الدولة المدنية» ودعاتها، يحشرها فى ركن ضيق، ويُسهل من مهمة إضعافها ويمهد للقضاء عليها، وليس هناك أساس ولا ضرورة لوضع الدولة المدنية والدين فى تعارض أو عداء ما دام الإسلام لا يعترف بسلطة دينية قائمة، والإمام «محمد عبده» يقول فى مؤلفه «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية»: «علمت أن ليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير من الشر، وهى

سلطة خولها الله لأدنى المسلمين، يقرع بها أنف أعلاهم»، والحقيقة أنه لا يوجد أدنى ارتباط بين الدعوة لتبنى نمط الدولة المدنية الحديثة، وإنكار الأديان أو النيل من البُعد الروحى للوجود، ولا يشترط تحقيق الدولة المدنية إلحاد مواطنيها أو الالتزام بمعاداة العقائد، أو ما شابه من تصورات غير واقعية، ولا ممكنة، لكن ارتباط الدولة المدنية بتحديد «المجال الحيوى» للدين، وبحيث لا يطغى على كل مجالات الحياة، وحتى يصبح قوة دافعة، لا معطلة، هو مجال الشد والجذب بين الطرفين، وهو أمر لابد من تجاوزه سريعاً، حيث يُجَمَّدُ مثل هذا النوع من الجدل طاقة المجتمعات، ويشتت إرادتها على الفعل، ويدفعها دفعاً إلى تخوم الهاوية.

حرق المراحل

ويرى بعض المفكرين أن سبب تعثر مشاريع الدولة المدنية فى العديد من دول «العالم الثالث» أو المتخلف يرجع إلى افتقاد هذه الدول لبناء طبقى حديث، يحمل مشروعها، ويمهد الأسس الاجتماعية والثقافية لانتصاره، مثلما حدث فى أوروبا والغرب، مع صعود الطبقة البرجوازية الصناعية الحديثة، وإبان صراعها مع الطبقة الإقطاعية، فى القرون الوسطى.

وهذا الأمر صحيح بالفعل، لكنه مردود عليه، إذ ليس من المتاح أمام الدول «المتخلفة» فوائض زمنية كافية فى ظل الظروف الراهنة، حتى تنتظر اكتمال بنيانها الطبقى، وتوافر الفئات أو الطبقات الاجتماعية المهيئة لتبنى مشروع «الدولة المدنية» وتوفير أسباب نجاحه، ففى مجال الدولة المدنية ـ ومثلها فى ذلك مثل التقدم العلمى والتكنولوجى ـ يمكن «حرق المراحل» ، وتجاوز نظرية التتابع التاريخى التقليدية. فالمشاهد أن دولاً عديدة نهضت من مواقع شديدة التخلف والتردى ـ على كل المستويات ـ إلى مصاف الدول الرائدة والمتقدمة عملياً وتكنولوجياً، فى عقود بسيطة، ونموذجنا فى ذلك جميع دول آسيا الصناعية، (وبعضها يدين

بدين الإسلام مثل ماليزيا)، التى لم يمض على أقدمها ـ فى هذا السبيل ـ إلاّ نصف قرن أو أقل، لكن شرط تحقيق هذا الأمر كان مرهوناً، ومرتبطاً ارتباطاً جازماً لا مهرب منه، بتحقيق «الدولة المدنية» الحديثة، التى تنظم شئون المجتمع وفق شروط ومعايير موضوعية، بدونها كان من المستحيل تحقيق ما حققه فى سنوات محدودة.

بين «الدولة» و«النظام!

ويبدو ـ من الضرورى ـ فى البداية التفريق بين مفهومين أساسيين، يؤدى الخلط بينهما إلى تراكم آثار ضارة، وخطيرة، الأول هو مفهوم «الدولة» والثانى هو مفهوم «النظام».

هناك ـ بالطبع ـ عشرات من التعريفات الخاصة بالدولة، يعرفها علماء السياسة ودارسوها، ورجال القانون الدستورى والقانون العام، لعل من أهمها:

تعريف البروفسير «بونار» باعتبارها: «الوحدة القانونية الدائمة، التى تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، فى مواجهة أمة مستقرة على اقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، وعن طريق استخدام القوة المادية التى تحتكرها»[1]، فيما يُعَرِّفها الفقية القانونى المصرى الراحل، د. وحيد رأفت، بأنها: «جماعة كبيرة من الناس تقطن ـ على وجه الاستقرار ـ بقعة معينة من الكرة الأرضية، وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة، وتدير شئونها ومصالحها العامة»[2]، وهناك ـ فى المقابل ـ التعريف الماركسى المعروف الذى ينظر إلى الدولة باعتبارها أداة لهيمنة طبقة على باقى الطبقات، ووسيلة

(١) د. محمد كمال ليلة، المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية، ص: ٢٢٣ ـ ٢٢٥، مذكورة فى: د. محمد بهي الدين سالم، الإسلام: الدين والدولة، كتاب الجمهورية، هيئة التحرير للطبع والنشر القاهرة، ١٩٩٥، ص: ٣٧ .

(٢) المصدر نفسه.

للدفاع عن المصالح الطبقية فى مواجهة الطبقات الأخرى.

أما «السلطة» أو «النظام» ، أو «الحكم» ، فالمقصود به الهيئة البشرية، أو المجموعة الإنسانية التى تسيطر على جهاز " الدولة "، وتهيمن على مواقع صنع القرار السياسى والاقتصادى فيها، وتقوم بتحديد انحيازاتها الاجتماعية، ورسم توجهاتها الاستراتيجية، والتخطيط لمسيرتها، وتتصرف فى مواردها وثرواتها، خلال فترات زمنية محدودة.

الدولة المصرية مُعطىً تاريخى

ومنذ عصور الحضارة المصرية القديمة، الزاهرة، وحتى الآن، ظلت «الدولة المصرية» هى الركيزة الأساسية للبناء والتقدم فى المجتمع الزراعى النهرى المستقر، حيث شُيِّدَتْ فى مصر واحدة من أقدم وأهم نظم الإدارة والسيطرة، البيروقراطية، فى العالم، لا زلنا ـ حتى الآن ـ نعيش فى كنفها، ونجاهد لتطوير مفاهيمها وتحديث آلياتها.

ومع مرور الأحقاب والقرون، كانت الدولة أحياناً تقوى قبضتها، ويمتد تأثيرها، حتى خارج الحدود، فى فترات المنعة واجتماع عناصر القوة، وأحياناً أخرى كانت تضعف وتتهاوى، وتبدد مصادر إرادتها، فيعبث بتخومها وأحوالها العابثون، وتمتد أيدى الطامعين لاختراق حجبها، ويعانى شعبها من ويلات تفككها، ونتائج تهالكها.

وفى كل الأحوال، سواء تمتعت الدولة المصرية بمظاهر القوة، أو انتابتها أعراض الضعف، فقد لعبت الدولة المصرية دوراً مركزياً فى حياة المصريين جميعاً، يصح أن يوصف بأنه الدور الأهم فى حياتهم، إذ كانت الدولة ـ على الأرجح ـ هى المهيمن على كل شئون وجودهم وأسباب حياتهم، ومفتاح التقدم للأمام أو التراجع للخلف بالنسبة للأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

ومن الملاحظ أن خيارات الدولة المصرية فى العقد الأول من القرن الحادى

والعشرين تبدو ضبابية ومرتبكة، فبينما تدفعها الآمال لتخطى عناصر التفكك، وتجاوز عتبة التخلف، والنهوض باتجاه المستقبل، تشدها أسباب عديدة للمراوحة فى المكان، إن لم يكن للنكوص عما تحقق على مدار السنين بجهد جهيد وتضحيات جسام، وهو ما يجب أن يدفع النخبة الثقافية والسياسية فى المجتمع إلى الإقرار بضرورة التوقف ملياً أمام هذا الوضع الخطر، والحاجة الماسة لفتح حوار ديمقراطى وشفاف حول هذه الحالة الحرجة، التى سيكون لها انعكاساتها المباشرة، سلباً، أو ايجابياً، على كل مناحى المستقبل.

الفجوة والتناقض!

والنظم الرشيدة تحرص على أن ينصب عملها، فى إدارة جهاز الدولة، لتحقيق ما أطلق عليه البعض وصف «الصالح العام»، أو على الأقل صالح فئات متعاظمة من المجتمع، وفى إطار ما تواضع عليه من فصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى أساس الاحتكام إلى «الإرادة العامة» للشعب، المجسدة من خلال صناديق الاقتراع النزيهة!.

وتفيد هذه العملية فى المساعدة على «تدوير السلطة» وإنجاز عملية دورية تستهدف تجديد النخبة الحاكمة، وتتعهد بدفق دماء جديدة - دورياً - إلى شرايين النظام، حتى تحافظ على وجوده وحيويته ومرونته وقابليته للحياة، بينما تنزع نظم أخرى إلى الهيمنة الكاملة على جهاز الدولة، و«خصخصة» مؤسساتها الحيوية لصالحها، حيث تحولها إلى أداة لفرض إرادتها على المجتمع، وتذوب فيه التخوم بين السلطات، وتتلاشى الحدود بين «المال العام» و«الملكية الخاصة»، وتتعاظم مشكلات الناس، ويزداد الانفصال بين «الحاكمين» و «المحكومين»، وهو حال أغلب «النظم الوطنية» التى تولت الحكم فى دول «العالم الثالث»، بعد انقلابات عسكرية، أو بعد رحيل الاحتلال الأجنبى، المباشر، فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى.

ويصاحب ازدياد الفجوة بين النظام السياسى والشعب، تعثر خطى «الدولة» ويقع التناقض، الذى يزداد حده، بين «النظام» و «الشعب»، وبالذات حين تتسع الفجوة وتزيد الجفوة، بفعل اتحاد قوى الفساد فى الهيئات المسيطرة مع الحكم الاستبدادى الذى تغيب فيه الشفافية، وتنعدم المراقبة، وتتصاعد المواجهة ـ على مستويات عدة ـ بين «النظام» والمواطنين، وحينها «تصل (الدولة) إلى قمة الدناءة»، كما يقول الفيلسوف «كارل بوير»[1].

ومع انقضاء السنين، وكر العقود، يتحالف الزمن مع الفساد المدعوم بائتلاف المصالح وسطوة أصحاب الحظوة والنفوذ، على النظم السياسية التى يمتد بقاؤها على كرسى الحكم طويلاً، فتصاب النظم بـ «أعراض الشيخوخة» وتعانى من مظاهر التفكك وأشكال الانفراط والترهل، ويتباطأ أداؤها وتتعثر خطواتها، وتتبدد طاقاتها، وتتضارب قراراتها، وتتهافت إرادتها، وتتقدس مظاهر العمل البيروقراطى، الشكلانى، دون أن يمتد إلى جوهر القضايا فيعمل على إصلاحها وحل معضلات نموها! ويقل «الخيال» فى عمل الجهاز الحاكم، ويعجز عن تقديم رؤى جديدة لقيادة المجتمع، أو اقتراح حلول مناسبة لمشاكله، المتراكمة والمستجدة، ويزداد انفصاله عن الناس وعجزه عن التواصل معهم، وتقع الدولة، حينئذ، فى مصيدة «الجمود»، الذى تعرفه خبيرة سياسية، باعتباره العنصر «الأخطر على أى نظام سياسى»، حيث تبقى مؤسسات الدولة، فى هذه الحالة، «أسيرة نظمها ولوائحها وقيودها البيروقراطية والشكلية، أكثر من أن تكون قادرة على الحركة الحرة فى اتجاه تحقيق أهدافها المقصودة».

وبذلك «تصبح عاجزة عن الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتغيرة والمتزايدة»[2].

(١) كارل بوير، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ترجمة: د. السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، ط «١»، ١٩٩٨، ص: ٥٣ .

(٢) د. هالة مصطفي، النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر، دار «ميريت» للنشر والمعلومات، القاهرة ،ط «١»، ١٩٩٩، ص ٤٠ ـ ٤١ .

وقد يصل هذا التناقض إلى حدود التمرد أو يلامس تخوم الثورة، بعد أن تصل الأمور إلى درجة الأزمة المتفاقمة، ويعجز «النظام» عن إدارة الصراع بين طبقات المجتمع وفئاته المتناقضة المصالح، بشكل ايجابى دافع، فيزداد الاحساس بعدم الرضا، وشعور أقسام من المجتمع بالغبن، وتعجز علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع عن تلبية الحاجات الضرورية للناس فيه، ويصبح التغيير ضرورة، بل وحتمية، وتكاليف النكوص عن دفع استحقاقاته أكبر من تكاليف الانقياد إلى دواعية، حيث يكون من العسير إعادة التوازن إلى ايقاع المجتمع، بدون «فعل عنيف» يفكك «الاحتباس» المانع للتقدم، ويعيد فتح المسارات المغلقة للنمو!.

وفى المقابل، فقد يدرك النظام «الحصيف» القوانين الموضوعية للتحولات السياسية فى المجتمعات كافة، فينصاع لشروطها، ويحاول التواؤم مع متطلباتها، فيفتح الباب أمام نوع من التحول الديمقراطى السلمى، يجنب البلاد ويلات الانفجارات الاجتماعية، ويوفر عليها سنوات الثورة العنيفة وأكلافها، ويحميها من مغبة الصراعات الحادة الناجمة عن هذا الخيار.

وفى كل الحالات لا تتعلق القضية ـ فى واقع الأمر ـ بـ «أريحية» هذا النظام المسيطر، أو «أخلاقية» هذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية، أو تلك، وأنما يعود ـ فى نهاية المطاف ـ إلى توازن القوى فى المجتمع بين طبقاته الاجتماعية ومراكز التأثير فيه. فهناك نزوع حتمى لدى الفئات المسيطرة يتجه إلى السعى لإدامة سيطرتها على مقاليد الحكم، والعمل للإبقاء على استمرار قبضتها الحديدية المهيمنة على منابع صنع القرار السياسى والاقتصادى، وآليات توزيع الفوائض المادية فى المجتمع، يقابله ـ من جهة أخرى ـ سعى دءوب للقوى والطبقات والشرائح الاجتماعية، المهمشة، لتعديل هذا الوضع ولفرض معادلات جديدة للصراع، تعيد رسم تخوم العلاقة بينها وبين الحاكمين.

ركيزة مثلثة الأضلاع

ينهض بنيان الدولة المدنية الحديثة على ركيزة مثلثة الأضلاع، الضلع الأول منها هو مبدأ الحرية والثانى: مبدأ العقلانية، أما الضلع الثالث فهو مبدأ المواطنة، ونقصان أى ضلع من هذه الأضلاع الثلاثة يزعزع من استقرار هذا البنيان ويجعلها عرضة للتقلبات، ضعيفة المناعة، قابلة للأنعكاس فى مواجهة أى رياح عكسية.

العقلانية منا وإلينا

«العقلانية» هى المنهج الفكرى الرئيسى الذى تأسست على إعماله كافة مظاهر الحضارة الإنسانية الراهنة، فالاحتكام إلى العقل وتطويع قوانين الطبيعة عن طريقه، كان هو المسار الأساسى الذى قطعته البشرية، من مجاهل التخلف إلى تخوم الحضارة المعاصرة، وبدون سيادة هذا المبدأ تفقد المجتمعات الإنسانية القدرة على انتزاع مكانتها فى ظل المنافسة الشرسة، ومحدودية الموارد، وازدياد المشكلات.

وقد طورت المجتمعات الغربية، بعد أن غادرت عصور الظلمة، مناهج علمية ساهمت فيها الحضارات القديمة الفرعونية ـ البابلية ـ الآشورية ـ الصينية.. ألخ، والحضارة العربية الزاهرة، بنصيب وافر، فى فترة صعودها، ثم أن هذه المناهج أصبحت، فيما بعد، ملكاً للإنسانية جمعاء، يضيف إليها كل طرف بقدر، ولم يعد من المجدى تجاهل هذا التراث الإنسانى الذى يعود جانب منه إلى إسهاماتنا فيه، بحجة أنه تراث «مستورد»، أو «منقول»، فلا معنى لبذل الجهد من أجل «إعادة اختراع العجلة»، أو البدء من نقطة الصفر، حتى ننتج علماً خاص بنا!، أو نؤلف مناهج علمية خالصة، منا وإلينا!.

الحرية سر تقدم الأمم

أما **«الحرية»** قد استطال الحديث عنها وتناولتها الألسن والأقلام، منذ فجر الوعى الإنسانى، وحتى الآن، وثبت قطعياً أن الحضارة والتقدم

صنوان للحرية، ولا بديل عنها لأى جماعة بشرية تستهدف النهوض.

والحرية نقيض القهر والعبودية والاستبداد، وهى ضرورة من ضرورات الوجود، لا تتم انسانية الإنسان من غير توافرها، ولا يشعر المواطن بقيمته فى غيابها، وهى وحدها سر قوة الأمم، فى السلم والحرب، وبدونها يستحيل أن ينهض وطن من عثرته، أو يعاد للمواطن اعتباره، وأن يتحول من مجرد كائن بلا هوية، إلى اللبنة الأساسية فى بناء الأمم، أى من «رعية» إلى «مواطن»، منه تنبع الشرعية، وإليه تعود.

والحرية بذلك، وثيقة الصلة بمسألة المدنية الحديثة، فبدون هذه لا إمكانية لتحقيق تلك، وقد عبر د. محمد خلف الله، بتعبير محدود بليغ، عن هذا الارتباط الشرطى، فقال: «الدولة المدنية جاءت يوم أن أصبحت الأمة مصدر السلطات»(١).

خلل «المواطنة» و«الدولة المفقودة»

تطور مبدأ «**المواطنة**» فى الثقافة الإنسانية بجهود مفكرى عصر التنوير، وعلى رأسهم «جان جاك روسو»، الذى استند مفهوم «المواطنة» عنده على قاعدتين رئيسيتين، «الأولى: المشاركة الايجابية من جانب الناس فى عملية الحكم، والثانية: المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم»، الذى لا يميز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو مستوى الملكية(❖)، واعتبر روسو أن مجرد انصراف الناس عن الاهتمام الايجابى بشئون الدولة، أو إذا حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية «يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة فى حكم المفقودة»(٢).

(١) د. محمد أحمد خلف الله، في مناظرة بعنوان: «مصر بين الدولة الدينية والمدنية»، الدار المصرية للنشر والتوزيع ١٩٩٢، ص: ٢٥ .

❖ وفى تراثنا الوطنى الغنى: «المسلمون والنصارى، وجميع من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها أخوان، وحقوقهم السياسية والشرائع متساوية»، رفاعة رافع الطهطاوى، والمصدر: مجلة «الطليعة»، العدد (٢)، فبراير ١٩٦٥.

(٢) د. شيل بدران، رواد التنوير الفكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ ص: ٢٦ .

وتعتبر دراسة سياسية هامة حول قضية «المشاركة الإيجابية» للمواطنين، وأبرز مظاهرها مشاركتهم فى الانتخابات، أن الإحجام عن الاقتراع، هو وسيلة لتسجيل عدم الموافقة على النظام السياسى، فبالنسبة إلى البعض الإحجام عن الاعتراض إنما هو «فعل اعتراض»، إن عدم الاقتراع هو اقتراع فى حد ذاته[1] ، أو على حد تعبير «دايفيد ماثيوز»، فإن الناس تنمو لديهم عادة النظر إلى النظام السياسى على أنه غير مبال ولا مستجيب، الأمر الذى يجعلهم أكثر من محبطين، فينعزلون ويعتزلون، ويتوقفون عن العمل الذى يُدعى إليه المواطنون ويُشجعون عليه، أى الاقتراع، فواحدهم يقول للآخر أن لا فرق إن اقترع أو لم يقترع، وهكذا يصبح الشعور بالعجز نبوءة تحقق نفسها بنفسها[2].

ومن هنا يمكن القول أن أخطر ما تتعرض له الدولة المدنية فى مصر، هو هذا الانصراف عن الفعل السياسى، سواء بالمشاركة فى أنشطته ومؤسساته، أو بالمساهمة فى الاقتراع على خططه، ولا يبدو خارجاً عن هذا السياق الحقيقة المؤكدة التى أظهرتها الانتخابات الأخيرة، والتى تقول بأن أكثر من ثلاثة أرباع المصريين، قد أداروا ظهرهم تماماً لعجيج وضجيج المعركة الانتخابية، فى حين أسفرت الانتخابات العراقية، التى جرت بعدها عن مشاركة نحو ٧٠ بالمائة من العراقيين فيها، رغم أنها تجرى تحت وضعية الاحتلال، وفى غياب المؤسسات والأمن، وفى ظل التدهور الشامل لكل مناحى الحياة.

قبل فوات الأوان!

وربما يلقى الضوء على خلفية هذه الحالة تصفح نتائج دراسة ميدانية

(1) Konll, "Making my Vote count by refusing to cast it", peace and Democracy News, No. 5 .Summer 1991. page: 20.

(٢) دايفيد ماثيور، السياسة للشعب: البحث عن صوت شعبي مسئول، تعريب عفيف تلحوق، دار الجديد ـ المركز اللبنانى للدراسات، ط ١، بيروت، ١٩٩٧، ص: ٤٣ .

أجراها برنامج «أصدقاء الديمقراطية/جماعة تنمية الديمقراطية فى مصر»، حول «المشاركة السياسية فى مصر»، حملت عنوان «قبل فوات الآوان» ، وأكدت الدراسة أن ٨٨٪ من الشباب المصرى لا ينتمون لأى من الأحزاب السياسية، ونحو ٦٧٪ منهم لا يهتم ـ أصلاً ـ بالسياسة، و٤٩,٣٢٪ منهم لا ينتمون إلى أيه جمعية، وقرر ٧٣٪ منهم أن التلفزيون هو مصدر وعيهم الأساسى، وأبدى ٦٥٪ منهم عدداً من أسباب إحجامهم عن المشاركة السياسية، كان من أهمها أن «الحكومة سوف تفعل ما تريد، وأن صوتى لا يساوى شيئاً!»(١).

وفى وقت مقارب، أكدت النتائج النهائية لأول استطلاع للرأى العام المصرى أجراه «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» فى مؤسسة «الأهرام»، حول «اتجاهات المواطنين المصريين نحو المشاركة السياسية»، أن ٨,٤٪ من السكان فقط، هم الأعضاء فى الأحزاب السياسية، وأن الجمعيات الأهلية لا تزيد عضويتها عن ٦,٢٪ من المواطنين، وهى نسبة عددية كبيرة، قطاع فيها ـ على الأرجح ـ غير فاعل أيضاً (!)، أى أنه، وفى أحسن الأحوال، فإن نسبة المصريين «المهتمين» بالعمل السياسى والاجتماعى، لا تزيد عن ١٥٪ من إجمالى تعداد المصريين، وهو ما يعنى ـ بقول آخر ـ أن أكثر من ٦١ مليونا من المصريين قد طلقوا السياسة طلاقاً بائناً، وهو أمر خطر على مصالحهم ومصالح المجتمع، بشكل كبير، بما أنهم يمثلون أغلبية ساحقة فيه لا يمكن تجاهلهم أو تجاوز مساهمتهم فى «الشأن العام»، ببساطة!.

أما مسألة **«المساواة»** الكاملة بين أبناء المجتمع كافة، دون تمييز، فهو أمر لم يعد منه بد، فى سياق التطور فى مواقف الرأى العام الإنسانى، الذى استقرت فيه إلى حد كبير نزعة التسامح الإنسانى، واتخذ موقفاً

(١) مجلة «المنتدى الديمقراطى»، القاهرة، العدد الثانى، أبريل ـ يوليو ١٩٩٧، ص ١٤ ـ ١٧ .

رافضاً للعنصرية بكل أشكالها، حتى برغم تحالف الولايات المتحدة ودول الغرب على نفى هذه الصفة عن الدولة العنصرية الصهيونية.

وتتميز مصر بتراث عميق فى هذا المجال، ولعلنا نجد فى استرجاعنا للتاريخ المصرى المعاصر ما يدلنا على تأصل هذه النزعة فى المكون الثقافى المصرى، فها هو «عبد الله النديم» يكتب فى مجلته «الأستاذ» ، تحت عنوان «الجامعة الوطنية والاختلاط العمرانى»، فيقول: «كانت مصر مخصوصة بجامعة وطنية لم يُسمع بمثلها فى الأقطار، إذ كانت الأمة الإسلامية مع الطائفة القبطية كأهل بيت يتعاونون على المعاش ويتعاورون الأعمال ويتقاسمون النظر فى شئون البلاد ويتعاضدون على حفظ الوطن من طوارئ العدوان[1].

حيث المساواة فى «تنفيذ أحكام القانون فى الأفراد مسلمة ومسيحية وإسرائيلية وقد ملأوا الوظائف برجال هذه الطوائف حسب الاستعداد والقابلية ووجهوا الرتب إلى المستحقين من كل فريق وسووا بينهم فى الضرائب والعوائد وسائر الحقوق الوطنية حتى أن من دخل الديار ورأى هذا النظام البديع وتوحيد الجامعة الوطنية حكم بأنهم على دين واحد ومن جنس واحد فلا يعلم أنهم مختلفين ديناً إلاّ عندما يسمع صوت المؤذنين ودق الأجراس»[2].

لحظة فارقة

تواجه مصر الآن لحظة فارقة من تاريخها المديد، من الضرورى أن تحسنُ التفاعل معها، حتى تستفيد بقواها الدافعة لصالح عملية البناء الديمقراطى للمجتمع.

فهناك حالة حراك شعبى كبير شهدها الشارع المصرى مؤخراً، ومرت

(١) عبدالله النديم: مجلة الأستاذ، الجزء الرابع من السنة الأولي، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢، ص ٧٦ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧ .

مصر بتجربتين انتخابيتين متتاليتين، حفلتا بالكثير من المثالب، وهناك «طلب متزايد» على الديمقراطية فى المجتمع، وانتعاش للسياسة، بعد أن كان يُظن أنها ماتت ولم يعد لها من يحتاج إليها.

وفى وسط هذا الخضم لابد من اجتماع الرأى على ضرورة استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة، باعتباره التحدى الرئيسى الذى يواجه مصر والمصريين، بل والكثير من بلدان العالم العربى الآن.

إن الدولة المدنية الحديثة، كما سبق وأشرنا، ليست دولة معادية للدين، بأى حال، لكنها أيضاً ليست دولة دينية أياً كانت صورة هذه الدولة، وهى دولة ديمقراطية وليست دولة استبدادية، وهى دولة عصرية بالضرورة، وليست دولة متخلفة، ونظرة سريعة إلى أحوال العلم فى بلادنا تشير إلى مدى تأخرنا فى هذا السباق، مقارنة إلى الخصوم والأعداء المحيطين والمتلمظين: بين أفضل خمسمائة جامعة فى العالم، أختيرت سبع جامعات إسرائيلية، بينما لم تحظ ولا جامعة مصرية أو عربية بهذا الشرف!.

وهى مبنية على احترام الكائن الحى، وتعظيم الدور الإنسانى، وإطلاق المبادرات الفردية، وهى تؤمن إيماناً جازماً بأن إنجازاتها الجمعية هى محصلة عمل مجموع أفرادها، بما يعنيه ذلك من الحرص على الحقوق الإنسانية، ومراعاة الكرامة البشرية، واحترام التنوع الثقافى، وتبجيل الأديان والمعتقدات، والنظرة الإيجابية لتراث الآخرين.

وتتأسس الدولة المدنية الحديثة على تقدير وافر لقيمة العمل، باعتبارها المصدر الرئيسى لتراكم الثروة، والمنتج الأساسى للقيمة، وتولى هذه المسألة اهتماماً عظيماً باعتبارها ركيزة عملية النهوض المجتمعى، فى مقابل تكريس المجتمعات المتخلفة لقيم التوارث والتواكل والكسل، واعتمادها على العوائد الريعية كمصدر للثروة والكسب والسلطة!.

وما تقدم كله يشير إلى أن الدولة المدنية الحديثة ضرورة وجود بالنسبة لبلد كمصر تمر بظروف استثنائية، وتحيط بها التحديات الخطرة من كل جانب.

ومن هنا يصح القول أن الدفاع عن الدولة المدنية المصرية، والعمل من أجل تخليصها مما يعوق حركتها، وتحديث صورتها وآلياتها وتوجهاتها، هى مهمة المهام بالنسبة للشعب المصرى، وقواه الحية، ومثقفيه فى اللحظة الراهنة، وهى مهمة مؤجلة ـ لسوء الحظ ـ لم تنجز بعد، رغم أن الطلائع الوطنية الثقافية قد أدركت أهميتها والحاجة الماسة لها، منذ فجر النهضة المصرية الحديثة.

وسلاحنا الذى لا سلاح بعده، فى أداء هذه المهمة، هو ذات السلاح الذى أسماه الجد العظيم «رفاعة رافع الطهطاوى» «الحَّمية الوطنية»، «فإن «الحَّمية الوطنية» فى أبناء الديار المصرية، ولعت بمنافع التمدنية، فلا جرم أن تذكو نارها،وتغلب على القوة الأولية، فيحصل لهذا الوطن من التمدن الحقيقى، المعنوى والمادى، كمال الأمنية»[1].

إن «الحَّمية الوطنية» فى هذا السياق، هى العتبة الكبرى لولوج بوابة المستقبل، وللانتصار على المعوقات ولتجاوز كل ما يشدنا للخلف، من أجل أن يكون الوطن، كما حلم «رفاعة الطهطاوى» ذات يوم:

«محلاً للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع».

■ ■ ■

(١) رفاعة رافع الطهطاوي ـ «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية»، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، الجزء الأول، ص: ٢٥٩ .

ثمانية عشر يوما هزّت العالم

ثمانية عشر يوما غيرت وجه مصر، ويبدو أنها ستغير وجه المنطقة والعالم ! .

بدأت فى اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير الماضى، حين انفجرت وقائع " ثورة اللوتس "، التى وقف العالم منبهر الأنفاس يتابع تطوراتها المتواترة، وانتهت فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير التالى، حين أصبح لأكبر دولة عربية رئيسا سابقا، لأول مرّة فى تاريخها وتاريخ معظم بلدان المنطقة .

وبين هذين اليومين التاريخيين، وبعده، وُلد عهد جديد، ستنطبع آثاره، حتما، وتتداعى توابعه، فى أقطار المشرق والمغرب العربيين، تماما كما انطبعت آثار ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢، صعودا وهبوطا على حياة المنطقة، وطبعت بطابعها تطورات السياسة والثقافة والاجتماع والاقتصاد فيها .

بل أن آثار هذه الحقبة التاريخية ستتعدى حتما حدود منطقتنا إلى أفق أوسع، فلقد كان لمصر، التى وصفها " نابليون بونابارت " (كما ذكر " اللورد كرومر " فى صدر كتابه عنها) بـ " أهم دول العالم ".. فى كل العصور، ومنذ فجر تاريخ الإنسانية المعروف، تأثيرا ملحوظا فى العالم أجمع، ومن هنا فليس مستغربا أن نقرأ بعضا من تعليقات كبار قادة الدول الغربية تعقيبا على " الثورة المصرية "، مثل قول الرئيس الأمريكى " باراك أوباما "، أنها " ثورة ملهمة "، " وعلينا أن نربى أبناءنا ليكونوا مثل الشباب المصرى "، أو قول رئيس وزراء النرويج، " ستولتنبرج " : اليوم ... كلنا مصريون "، أو قول " هاينز فيشر "، الرئيس النمسوى " : " المصريون أروع شعب على الأرض، ويستحقون جائزة نوبل للسلام ! " .

❖ مجلة " الدوحة " القطرية، مارس ٢٠١١ .

توصيف الثورة

واللافت فى هذه الثورة، التى نجحت خلال زمنها المحدود فى أن تفكك بنيان أحد أعتى النظم السلطوية المتبقية فى العالم، والمستند إلى بنية بيروقراطية مركزية صارمة، هى الأقدم فى الكون كله، جاءت على غير ماعهدنا فى نماذج الثورات " الكلاسيكية " المعهودة فى التاريخ البشرى .

فقد درسنا تاريخ الثورة الفرنسية، التى كانت ثورة الطبقة البرجوازية الصاعدة، على هيمنة نظام إقطاعى أوتوقراطى جامد، كما قرأنا تاريخ الثورة البلشفية التى ارتكزت على تنظيم قوة الطبقة العاملة، " البروليتاريا "، تحت القيادة المنضبطة لـ " الحزب الاشتراكى الديموقراطى الروسى "، (الشيوعى)، الذى استطاع الاستيلاء على السلطة عام ١٩١٧، مدشنا طريقه الجديد، ثم عرفنا الثورة الصينية، التى قادها أيضا "الحزب الشيوعى الصينى "، معتمدا على تثوير وتنظيم الطبقة الفلاحية الضخمة، كما وعت ذاكرتنا نمطا آخر من الثورات، اتخذت طابعا عسكريا، وقادها على الأرجح فئات من صغار الضباط الثائرين، ونموذجها ثورة " الضباط الأحرار "، بالزعامة الكاريزمية لـ " جمال عبد الناصر "، وقد اعتمد هذا النوع من الثورات على تحريك قطاعات من القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة، ... إلخ .

وعلى خلاف هذه الأنماط جميعها جاءت " ثورة ٢٥ يناير المصرية "، التى تميزت بمجموعة من السمات، لعل أهمها :

أولا : أنها ثورة فريدة فى بابها، فقد فجرها الشباب، لكن الشعب كله شارك فيها، بجميع فئاته وطبقاته وتلاوينه الفكرية والعمرية والدينية،

فقد ضمت الفتيان والكهول والأطفال والعجائز، والنساء والرجال، والمسلمين والمسيحيين، والمتدينين والعلمانيين، واليسار واليمين، والغنى والفقير ... إلخ .

ثانيا : أنها أكبر الثورات الشعبية فى التاريخ البشرى، فى حدود المعلوم، من حيث عدد المشاركين فيها، فقد بلغ عددهم في بعض أيامها، مثل " جمعة الغضب " نحو عشرين مليونا، على نحو ما قدّرته وكالات الأنباء، انتشروا على أرض مصر من أقصاها إلى أقصاها، وبالذات فى عاصمتيها : الأولى : القاهرة، والثانية : الإسكندرية، ونزلوا إلى الشوارع معا، فى أعقاب صلاة الجمعة، فى مشهد حاشد، غير مسبوق، نقلت تفاصيله الكاميرات، وشهده العالم أجمع على شاشات التلفزيون .

ثالثا : أنها أول ثورة تقنية فى التاريخ المعاصر، فقد استخدم الداعون لها من الشباب، أحدث تطبيقات الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات والمعلومات، فى الإعداد والتنظيم، فعبر شبكة الإنترنت العالمية، ومواقع "الفيس بوك " و" التويتر "، وغيرها من الأدوات الشبيهة، تمت عملية تنظيمها، والاتفاق على شعاراتها، وتحديد موعد إطلاقها، (وهى بالمناسبة أولى الثورات التى أعلن عن موعد تفجيرها قبل إطلاق شرارتها بأسابيع!).

رابعا : ولربما تشير الخاصية السابقة إلى معلم آخر من معالم هذه الثورة، ألا وهو كونها فى طورها الأول، (الإعداد والتنظيم والمبادرة)، كانت أبلغ تعبير عن غضبة " الطبقة المتوسطة " فى مصر من واقعها المأزوم، وثورتها على التدهور المريع الذى حاق بها فى العقود الأخيرة، فأطاح بها من مكانتها الرفيعة، على امتداد التاريخ المصرى المعاصر، وألقى بها إلى هاوية الذبول، الأمر الذى حاصرها بالمعاناة والمشكلات، وأفقدها شعور الأمن، ودفعها إلى طلب التغيير والحرية .

فالمُسَلّم به أن القادرين على امتلاك هذه التكنولوجيات المتقدمة، المكلفة، ومعرفةُ سُبل اتقان التعامل معها، هم من أبناء هذه الطبقة، ذوى التعليم الرفيع فى الكليات المتقدمة، والذين يمتلكون مهارات استخدام اللغات الأجنبية، والمطلعين على العالم الحديث، والمحتكين بثقافاته العصرية.

غير أن العامل الحاسم فى نجاح الثورة كان اتساع نطاق المشاركين فيها منذ اللحظة الأولى، وانضمام " الجماهير الغفيرة " من العمال والمستخدمين والفلاحين والطبقات الفقيرة، إلى صفوفها، خاصة فى " المظاهرات المليونية "، التى تجاوزت أعداد بعضها الملايين الأربعة، فى فترة زمنية واحدة، وموقع واحد، كـ "ميدان التحرير" !، خرجوا جميعا يعلنون ثورتهم على أداء سلطة هيمنت على الحكم لثلاثة عقود متواصلة، تدهورت فيها أوضاع البلد على كل المستويات، حتى وصلت إلى حدود مريعة، من التخبط والفساد والاحتكار ونهب الثروة الوطنية، والتجاهل الكامل لإشارات الانفجار القادم ! .

■■■

نذر الثورة

ويؤكد ما ذهبنا إليه، ما كشفه تقرير أعده " الجهاز المركزى للمحاسبات "، (صدر فى أعقاب تنحى الرئيس " مبارك "، يوم ١٤ فبراير ٢٠١١)، عن أن سياسات النظام أوصلت حجم الدين الداخلى والخارجى إلى ١٠٨٠ مليار جنيه، بنسبة ٥،٨٩ ٪ من الناتج المحلى، وقال أنها تخطت الحدود الآمنة، وذكر رئيس الجهاز أن جهازه أصدر ألف تقرير رقابى خلال السنوات الست الأخيرة، كانت ترسل بصفة دورية إلى مؤسسة الرئاسة ومجلسى الشعب والشورى ومجلس الوزراء وهيئة الرقابة الإدارية، محذرة من انفجار الأوضاع فى حالة استمرار ما وصفته بـ " حالة اللامبالاة الحكومية " التى انعكست فى واقع " أزمة الثقة الشديدة بين المواطنين والحكومة "، (دون أن تجد آذانا صاغية بالطبع)، وذكر رئيس الجهاز أن التقارير رصدت انتشار ظواهرالاحتكار، والإغراق، وانفلات الأسعار والتعدى الفاضح على أملاك الدولة ومساحات هائلة من أراضيها، والصور الفاضحة للفساد، والعدوان على القانون ....، الأمر الذى انعكس، كما تقول التقارير، على تردى أحوال المواطنين المعاشية، فى كل مستوياتها، والتى عانت منها " الأغلبية العظمى من البسطاء والفقراء ومحدودى الدخل، بل والطبقة المتوسطة أيضا " .

وكان طبيعيا فى مثل هذه الأوضاع أن يعيش ٢٢٪ من المصريين تحت حد الفقر، يقتاتون على أقل من دولار واحد يوميا، ومثلهم يعيشون على حدود الكفاف، وأن تنتشر البطالة بين المتعلمين، وأن تتفشى الأمية، وأن تنهار الخدمات الصحية، وأن يعجز النظام عن النهوض بأبسط واجبات

تسيير الحياة اليومية : كحل أزمة المرور المستحكمة، أو تنظيف الشوارع، أو توفير رغيف خبز صالح للاستخدام الآدمى، أو مياه لرى الأرض الزراعية وللشرب، فى دولة يمر بأراضيها أحد أكبر أنهار الدنيا : نهر النيل الخالد ! .

ومن هنا بدأت مظاهر التململ من تدهور الأحوال تعم مختلف الطبقات، فى الحقبة الأخيرة، وخاصة فى السنوات الست الماضية، وعبرت عنه بنزولها إلى الشارع، (فى صورة ما أطلق عليه مُسمّى " الحركات الاحتجاجية ")، لطرح مطالبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بوضوح .

■ ■ ■

«التغيير» أو الموت !

فمنذ أواخر العام ٢٠٠٤، حين ظهرت على سطح الأحداث " الحركة المصرية من أجل التغيير / كفاية "، بمظاهراتها اللافتة، وشعارها المحورى: " لا للتمديد ... لا للتوريث "، تبلورت ملامح مطالب المجتمع فى التغيير السياسى الناجز، كشرط جازم لاستمرار الحياة، والتحول من دولة استبدادية، تحتكر فيها السلطة والثروة، طبقة اجتماعية محدودة، تقبع فى أعلى السلم الاجتماعى، ترتع فى غيها وفسادها، تنهب المليارات بلا وازع، وتجرف الثروة الوطنية، وتنزحها إلى بنوك الخارج دون أدنى شعور بالمسئولية الوطنية، إلى نظام دستورى حر، يزيل الآثار الخطيرة لـ " حالة الطوارئ الممتدة منذ العام ١٩٨١، عام اغتيال الرئيس الأسبق" أنور السادات "، وتولى الرئيس " حسنى مبارك "، ويُحد من السلطات السيادية الواسعة لشخص فرد هو " السيد الرئيس "، الذى يملك وحده ثلثى الصلاحيات السيادية، بموجب دستور عام ١٩٧١ الراهن، وتعديلاته !، ويؤمِّن الفصل الحقيقى بين السلطات، وينطلق من كون" الشعب هو مصدر السلطات " إلى ضمانة الحقوق الأساسية للمواطنين، ويزيل معوقات العمل السياسى التى كرّسها الاحتكار الكامل لحزب السلطة " الوطنى الديموقراطى ! "، بما أشاعه من إفساد وتزوير وأساليب مبتذلة فى العمل السياسى، مثل " البلطجة "، والرشوة، والعنف، وشراء الأصوات، و' تسويد البطاقات الانتخابية "، و" تقفيل الصناديق "، ... إلخ، وهو ما تبدى فاضحا فى آخر انتخابات برلمانية جرت أواخر العام الماضى، حيث استحوذ " الحزب الوطنى "، حزب السلطة، على أكثر من ٩٧٪ من مقاعد المجلس وحده، فى مهزلة كانت إحدى المعجلات الرئيسة بانفجار الثورة الشعبية ! .

الحق فى الحياة

وعلى مستوى آخر، فلقد شهدت الأعوام المنصرمة أيضا انفجار مطلبى، قوامه نحو ثلاثة آلاف فعل احتجاجى اجتماعى، قامت به مختلف فئات المجتمع، خاصة من العمال والفلاحين والمستخدمين والطبقات والفئات المظلومة فى المجتمع .

وتمحورت الشعارات المطروحة بين المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، والحد من غلواء الارتفاعات الجنونية للأسعار، وتحسين ظروف العمل والحياة، وحل المشكلات المجتمعية المتراكمة، ومقاومة شتى مظاهر الاستئثار بالثروة الوطنية، من نخبة محدودة العدد، استولت على معظم الثروة الوطنية وعلى حساب عشرات الملايين من المصريين، وبين الاحتجاج على توحش أجهزة أمن النظام، وعلى قمتها الجهاز السيئ الصيت : " مباحث أمن الدولة "، الذى تحول إلى دولة داخل الدولة، وتملك صلاحيات هائلة، دون رقيب أو حسيب، حولت حياة المصريين إلى جحيم مستعر، فمن تجسس على المعارضين، إلى التدخل السافر لتخريب الحياة السياسية، وتزييف الإرادة الشعبية، إلى التعذيب البشع لمن تقعه ظروفه بين أنيابه، والأخطر أن دوره تجاوز مواجهة خصوم النظام السياسيين، إلى التدخل الفج فى كل أوجه الحياة لكافة أبناء الشعب، من تعيين أصغر موظف فى الدولة، إلى صياغة خطبة إمام مسجد فى صلاة الجمعة ! .

وكانت واقعة من وقائع الممارسات الإرهابية لهذا الجهاز سببا فى انفجار الغضب الشعبى العارم عليه، وعلى من يديره، وعلى النظام الذى يقف من خلفه، حينما أدى توزيع شاب فى مقتبل العمر، لـ " كليب " يصور

تقاسم بعض ضباط هذا الجهاز بالأسكندرية، لما صادروه من حشيش الكيف، سببا فى إقدام عناصر مباحثية على ارتكاب جريمة تعذيبه حتى القتل أمام جيرانه بدم بارد .

وقد تشكلت إثر هذه الجريمة مجموعة إليكترونية على شبكة الإنترنت، تحمل اسم الشهيد، سرعان ما لعبت دورا كبيرا فى تعبئة الرأى العام المناوئ للنظام، وكانت، مع غيرها من الجماعات الشبابية، التى استخدمت القدرات التفاعلية للشبكة العالمية فى التعبئة والحشد ببراعة فائقة، القوة الداعية والمحركة، لدعوة التظاهر يوم عيد الشرطة، ٢٥ يناير/ كانون الثانى، للاحتجاج على المسلكيات القمعية لجهاز كان يفترض أن يحمى الشعب ويحقق له الأمن، فأصبح العدو رقم واحد للشعب، والمصدر الأساس لفقدانه الأمان ! .

... وسرعان ماتدفق نهر الغضب الشعبى تجاوبا مع هذه الدعوة، وتحققت " المعجزة "، وخرج المارد من القمقم، بعض أن روجوا طويلا لأوهام عجزه وإذعانه ! .

■■■

ثورة الأمل

من الشوارع والأزقة والقرى والمدن، تدفق الملايين مثل تدفق نهر النيل الخالد، على امتداد ثمانية عشر يوما، شهدها العالم مبهورا، فى ملحمة أسطورية : كانت روح أوزوريس تنهض من الموت وتتحدى العدم، فى ثانى ثورات القرن الحادى والعشرين الشعبية، بعد " ثورة الياسمين " التونسية الملهمة . واجهوا الموت والخراب والرصاص والحرائق، دون أن يعوقهم عن تحقيق غايتهم عائق . اكتسحوا أعتى جهاز قمعى فى المنطقة قوامه مليون ونصف المليون من جيش " الأمن المركزى "، الذى وفر له نظام الرئيس المخلوع " حسنى مبارك " ميزانية تفوق ميزانية التعليم أو الصحة، لأكثر من ثمانين مليون مصرى، خرج نحو ربعهم، دفقة واحدة، يطالبون بحقهم المشروع فى الحياة .

" الشعب يريد إسقاط النظام " .. " الشعب يريد إسقاط حسنى مبارك " .. " تغيير .. حرية .. كرامة إنسانية " .. " خبز .. حرية .. عدالة اجتماعية " .. أحلام بسيطة ومشروعة، برنامج لثورة نبيلة، زلزلت الأرض تحت أقدام نظام شاخ على كرسيه، ولم يسمع صوت الشعب، الذى إذا أراد الحياة ... استجاب القدر .

■ ■ ■

النكتة والثورة !

ومع درامية أحداث ووقائع الثورة، وتراجيدية الصراع الدامى بين الشعب وأعداءه، ولوعة لحظات الفقد والألم والجماهير تودع أوفى شهداءها : نحو أربعمائة من أغلى الأبناء ... مهدوا الطريق نحو " مصر الجديدة " الناهضة ... لم ينس المصريون قدرتهم على الضحك والسخرية، سلاحهم التاريخى فى مواجهة العسف والاضطهاد : فراحوا يسخرون من عدوهم :

■ " الرئيس المخلوع " حسنى مبارك "، حين مات وصعد إلى الرفيق الأعلى، التقى الرئيسين : "جمال عبد الناصر " و " أنور السادات "، فسألاه : سُم أم منصّة ؟! .. أجابهما : فيس بوك ! " .

■ توقع البعض مانشيت جريدة " الأخبار " الحكومية، اليوم التالى لانتصار الثورة : " الثورة المصرية ما كانت لتنجح لولا توجيهات السيد الرئيس ! " .

■ مجموعة من الأطباء الألمان المهرة، يتوجهون الآن إلى مصر، لفصل التوأمين الملتصقين : " حسنى مبارك " والكرسى ! .

■ اقتراح للشعب المصرى : انتخب فى الانتخابات القادمة رئيس صينى .. " لأنه، بالكثير حيقعد دورتين ويبوظ ! " .

■ " إرحل (يا مبارك) : " مراتى حامل والواد حالف ما ينزل وانت موجود ! " .

■ عاجل من الثوار فى " ميدان التحرير " إلى أخواننا فى الدول

العربية : " حد عنده رئيس مضايقه قبل ما نروّح !! " .

وفيما يبدو، فلقد كان لدى " الأخوة العرب" الكثير الذى كان ينتظرإلى الإشارة القادمة من " أم الدنيا " .

فهدير" ثورة اللوتس" فى مصر بعد " ثورة الياسمين " فى تونس، لم يكن نهاية المطاف .

بل على العكس، فهو بداية عهد جديد لزمن قادم، سرعان ما سمعنا أصداءه تتردد فى المنطقة بأسرها : من المحيط إلى الخليج .

■ ■ ■

(١) رفاعة رافع الطهطاوي ـ «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية»، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، الجزء الأول، ص: ٢٥٩ .

obeikandl.com

obeikandl.com

تعريف موجز

الاسم: أحمد بهاء الدين شعبان محمد الشافعى.

الميلاد: الرابع من فبراير عام ١٩٤٩.

الدراسة: درس الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة ـ جامعة القاهرة.

● من مؤسسى «**جماعة أنصار الثورة الفلسطينية**» فى مقتبل السبعينيات، وأمين «**نادى الفكر الاشتراكى**» المنظمة الطلابية الديمقراطية، التى تشكلت فى الجامعة مع صعود الحركة الطلابية اليسارية فى تلك الفترة.

● ساهم فى تنظيم وقيادة الانتفاضة الطلابية الديمقراطية التى عمّت جامعات مصر فى بدايات عقد السبعينيات الماضى، والتى طالبت بالتصدى للمؤامرة الأمريكية والصهيونية على مصر والوطن العربى، وضغطت من أجل شن الحرب على إسرائيل، ولتحرير الوطن والمواطن من خلال تحقيق ديمقراطية حقيقية للشعب، تدافع عن مصالحه الاجتماعية وتحمى حرياته السياسية، وانتُخب عضوا بـ «**اللجنة الوطنية العليا للطلاب**»، القيادة الشرعية المعبرة عن التيارات الوطنية والديمقراطية والثورية، فى الجامعات المصرية، خلال الانتفاضات الطلابية الديمقراطية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧).

● اتُهم بالمشاركة فى تفجير وقيادة الانتفاضة الجماهيرية يومى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، التى أصبحت علامة بارزة لنضالات الحركة الجماهيرية فى تاريخ مصر المعاصرة، وقُدم للمحاكمة مع ١٧٦ من الزملاء، الذين برأتهم المحكمة، وقضت ببطلان التهم الموجهة لهم.

● شارك المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، من الفترة من ١٩٧٨ وحتى الغزو الإسرائيلى لبيروت عام ١٩٨٢.

● اعتُقل مرات عديدة، بسبب نشاطاته الوطنية والديمقراطية، (والمعارضة) للاستبداد والفساد وللتفريط فى حقوق الشعب، والتسليم للعدو الإسرائيلى، ولأنشطته المعادية للتطبيع، وكانت المرة الأخيرة بسبب اشتراكه ممثلاً لـ «الحركة الشعبية لمقاومة ومقاطعة إسرائيل» فى الاحتجاج على اشتراك إسرائيل فى معرض القاهرة الصناعى الدولى عام ١٩٩٦، وقد تم منعها من الاشتراك فى المعارض المصرية بعد ذلك.

● عضو أمانة «الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل»، التى شاركت بجهد كبير فى قيادة أنشطة مقاومة التطبيع ومكافحة الوجود الصهيونى على أرض مصر، وعضو أمانة «اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الإسرائيلية والأمريكية» والمقرر المؤقت لـ «لجنة المقاطعة العربية الشعبية» التى تأسست فى دبى فى يوليو ٢٠٠٢، وعضو مؤسس فى أغلب لجان مقاومة الصهيونية والتطبيع، وفى «الحملة الشعبية لرفع الحصار عن شعب العراق ومواجهة العدوان الأمريكى على الأمة العربية»، وعضو مؤسس بـ «لجان الدفاع عن الديمقراطية والحريات فى مصر»، و«اللجنة المصرية لمقاومة العولمة الأمريكية، و«عضو المؤتمر القومى العربى»، وجمعيات ومؤتمرات أخرى عديدة.

● عضو مؤسس بجماعة «مهندسون ضد الحراسة».

● عضو مؤسس لـ «الحركة المصرية من أجل التغيير» ـ «كفاية»، وعضو أول «لجنة تنسيقية» لها.

● عضو بأمانة «الجمعية الوطنية للتغيير» وأمانة «جماعة العمل الوطنى».

● شارك فى مئات اللقاءات الفكرية والندوات والمؤتمرات الوطنية والقومية، التى تسعى لمواجهة التحديات المحيطة بمصر والوطن العربى.

● يكتب فى الصحف والمجلات المصرية والعربية، ويشارك فى البرامج الإذاعية والتليفزيونية، دفاعاً عن الحقوق الوطنية وكفاح الجماهير المصرية والعربية فى كل مكان.

obeikandl.com

من مؤلفاته

١ ـ ٤٨ ساعة هزت مصر، رؤية شاهد عيان لحركة موقع من مواقع الأحداث فى انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، طبعة أولى: دار «فلسطين الثورة»، بيروت، ١٩٧٩. (نفذ)، دار «هفن» ـ القاهرة، ٢٠٠٩، طبعة ثانية.

٢ ـ النفط العربى والاستراتيجية الأمريكية. دار «المصير»، بيروت، ١٩٨٢. (نفذ).

٣ ـ الحركة الطلابية الحديثة فى مصر.. تجربة ربع قرن، بالاشتراك مع د. أحمد عبد الله ـ مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٣. (نفذ).

٤ ـ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، دار «سينا للنشر» ـ القاهرة، ١٩٩٤. (نفذ).

٥ ـ اتفاق غزة ـ أريحا.. الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية، (بالاشتراك مع الأستاذة/ نادية رفعت)، القاهرة، ١٩٩٤. (نفذ).

٦ ـ حاخامات وجنرالات.. الدين والدولة فى إسرائيل، طبعة أولى، دار «نوارة للترجمة والنشر»، القاهرة، ١٩٩٦، (نفذ)، دار «جزيرة الورد»، القاهرة ٢٠١٠، طبعة ثانية.

٧ ـ انحزت للوطن، (صفحات من تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر)، دار «المحروسة»، القاهرة، ١٩٩٩. (نفذ).

٨ ـ ما بعد الصهيونية وأكذوبة حركة السلام فى إسرائيل، طبعة أولى دار «ميريت»، القاهرة، ١٩٩٩، دار «جزيرة الورد»، القاهرة، ٢٠١٠، طبعة ثانية.

٩ ـ الدور الوظيفى للعلم والتكنولوجيا فى تكوين وتطوير الدولة الصهيونية، القاهرة، «دار الطباعة المتميزة»، ٢٠٠٤. (نفذ).

١٠ ـ الديمقراطية المغدورة فى الشرق الأوسط الجديد، القاهرة، «دار النشر الإليكترونية»، ٢٠٠٤.

١١ ـ رفّة الفراشة: حركة «كفاية»، الماضى والمستقبل، القاهرة، مطبوعات «كفاية»، ٢٠٠٦. (نفذ).

١٢ ـ الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة عيبال، قبرص، ٢٠٠٧.

١٣ ـ صراع الطبقات فى مصر المعاصرة، دار «جزيرة الورد»، ٢٠١٠.

للتواصل مع المؤلف:

Mobile: 0101435536

E.Maile: amrol msry@Yahoo.com

obeikandl.com